

## الإمارات.. النيابة العامة تأمر بإحالة تنظيم عصابي إلى المحكمة عن جرم غسل الأموال



النيابة العامة  
PUBLIC PROSECUTION



النيابة العامة  
PUBLIC PROSECUTION

# النيابة العامة الاتحادية تأمر بإحالة تنظيم عصابي إلى المحكمة عن جرم غسل الأموال

أبوظبي: «الخليج»

أمرت النيابة العامة الاتحادية، بإحالة تنظيم عصابي مكون من تسعة أشخاص إلى المحكمة، لارتكابهم جريمة غسل الأموال المتحصلة من عمليات احتيال واستيلاء على أموال الغير.

وأشارت النيابة العامة إلى أنه بعد التحقيقات التي أجرتها نيابة الشارقة، تبين أن تنظيم عصابي مكون من تسعة أشخاص يستهدفون العمال ويستخرجون بأسمائهم بطاقات اتصال هاتفي، ويفتحون بأسمائهم حسابات بنكية، ويستخرجون بطاقات صراف آلي، ويتولون إدارة هذه الحسابات من خلال التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية، ثم يحتالون على الضحايا من خلال إيهامهم عبر اتصالات هاتفية بادعاء أنهم من موظفي البنوك بزعم تحديث بياناتهم أو الفوز بجائزة مالية، فيحصلون على المعلومات التي تخولهم الدخول لحسابات الضحايا، وتحويل الأموال إلى الحسابات البنكية التي تم فتحها لهذا الغرض ثم سحبها نقداً وإيداعها في حسابات أخرى تعود لهم، ومن ثم يرسلون هذه الأموال خارج الدولة، كما تبين بأنهم يزورون بعض أختام البنوك أيضاً.

وأوضحت النيابة أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم، بإحالتهم إلى المحكمة المختصة عن التهم الأصلية، وأهابت بالجمهور بعدم التجاوب مع المحتالين عبر الاتصالات الهاتفية أو بآية وسيلة كانت وإبلاغ الجهات المختصة فوراً عن ذلك.

وأكدت أنها ستطلب تطبيق أشد العقوبات في حق المتهمين طبقاً لما نص عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، والتي تصل العقوبة فيها إلى السجن المؤقت، والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة ألف درهم ولا تزيد على عشرة ملايين درهم.